



كان في ذهني - وأنا أكتب هذه السلسلة من المقالات - أن أنتقل من "سياسة قمع المظاهرات" إلى "سياسة الاعتقال والتعذيب" (وقد فعلت) وبعدهما "سياسة الحصار والاقتحام"، وتأخير الحديث عن "سياسة الحوار والمفاوضات" لأختتم بها، لكنني - لما رأيت بدعة "الحوار" تمضي قدماً ورأيت الشرفاء الصادقين يسقطون تباعاً في فخ النظام - قررت تقديم ما كنت أعتزم تأخيره وتأخيره الأول.

في سوريا خونة كثيرون،آلاف منهم، بل مئات الآلاف؛ هؤلاء باعوا أرواحهم وضمائرهم للنظام المجرم واستباحوا في سبيل إرضائه كل حرام، وهو في أعيننا أهون شأنًا من البعض فلا يقدمون ولا يؤخرون. أما إخواننا الذين جمعنا وإياهم طريقاً الآلام الذي نقطعه كلنا معاً إلى أرض الحرية، والذين نحن وهم سواء في المعاناة من ظلم وغدر النظام، فهو لاء نالم منهم غاية الألم حينما نراهم يمدون يدَهُم إلى العدو الغادر اللئيم، وحين يستجيبون لمبادراته الخادعة باسم الحوار والمفاوضات. على أنني لا أشك في صدق نية أي واحد من أولئك الشرفاء، لا، فإن لهم في سابقتهم وجهادهم عذراً يعذرهم به كل مُنصف، ولكن أقول إن النظام خدعهم بالوعود والأكاذيب وجرّهم إلى أرض الأوهام، ولو أنهم فهموا لعبته جيداً وأدركوا سياسته في هذا الشأن لما نجح في خداعهم ولثبتو على الموقف الذي ثبت عليه سائر إخوانهم من رفض أي حوار أو لقاء أو مفاوضات. فتعالوا نحووا معاً فهم ما يحصل، ولنبدأ ببعض الملاحظات التي يعرفها الجميع، إلا أنني سأعيد هنا سردتها مرتبة ثم ألعل عليها إن شاء الله.

(1) مساء الخميس 24 آذار ظهرت مستشارة الرئيس بثينة شعبان على الناس لتقول إن الرئيس السوري بشار الأسد قرر رفع حالة الطوارئ والقيام بإصلاحات. الجمعة 25 آذار: سقط أكثر من خمسين شهيداً برصاص الأمن الغادر، نصفهم في مجزرة شنيعة وغير مبررة وقعت في الصنمين.

(2) الخميس 21 نيسان: أصدر الرئيس السوري قراراً برفع حالة الطوارئ. الجمعة 22 نيسان: الجمعة العظيمة، استُشهد عدُّ غير مسبوق منذ انفجار الثورة الشعبية بلغ الشهداء نحو مئة وخمسين، حتى لقد سميتها في رسالتها الأسبوعية "جمعة الدم". وبعد يومين اقتحم الجيش درعاً.

(3) الثلاثاء 10 أيار: صرحت بثينة شعبان لمراسل جريدة نيويورك تايمز بأن اللحظات الأصعب قد تم تجاوزها ووعدت

بإطلاق حوار موسّع في غضون أسبوع. السبت 14 أيار: اقتحام تلكلخ وقرابها بالدبابات وعصابات الأمن والشبيحة وارتكاب مجازر وانتهاكات فظيعة.

(4) الثلاثاء 17 أيار: التقت بثنية شعبان بشخصيات معارضة وبحثت خطة إطلاق حوار وطني. الجمعة 20 أيار: ارتكبت قوات الأمن السورية ثلاثة مجازر في يوم واحد، في معرة النعمان وفي المسطومة وفي صيدا، وبلغ عدد الشهداء لذلك اليوم الدامي قرابةً من مئة شهيد.* إنكم تلاحظون - بلا شك - أن كل تقدم في العملية السياسية يرافقه تصعيد في العمليات الأمنية والقمعية، ولا يكاد هذا الاتفاق العجيب ينشأ مصادفةً، بل يبدو للدارس المراقب أنه ارتباط منهجي وكأن المسارين متلازمان. لكن ما هو التعليل؟ التفسيرات التي يمكن تقديمها كثيرة، لكنني أميل شخصياً إلى واحد من احتمالين دون أن

أستطيع ترجيح أحدهما على الآخر:

أولاً : اتفاق القيادتين السياسية والأمنية على توزيع الأدوار، بحيث تستمر الثانية في خطتها القمعية العنيفة التي تستهدف خنق الثورة والقضاء عليها بالقوة والعنف، فيما ترمي الأولى على الطاولة بأوراق التفاوض والحوار في سبيل تحقيق أهداف عديدة من أهمها: (أ) كسب الوقت الذي تحتاجه الأجهزة الأمنية لتنفيذ خطتها القمعية، (ب) امتصاص جزء من زخم الثورة عن طريق التغريب ببعض الفاعلين وتحييدهم، (ج) محاولة شق صف المعارضة وضرب بعضها ببعض، (د) تسجيل موقف أمام المجتمع الدولي والرأي العالمي.

ثانياً : اختلاف القيادتين في أسلوب الحل، فبينما تثق القيادة السياسية بقدرها على إنهاء الأزمة بالأساليب السياسية التي تعتمد على الكذب والخداع والمناورات فإن القيادة الأمنية لا تثق إلا بالحل الأمني، وخشيتها من تعطيل مشروع التفاوضي القمعي فإنها تقطع الطريق على أي مبادرة سياسية، فتصعد العنف من ناحية، ومن ناحية أخرى تعطل المشروع التفاوضي عن طريق اعتقال المرشحين للتفاوض. ربما لهذا السبب انتهى كل من فاوض وحاور في المرات السابقة في السجون والمعتقلات، وربما لهذا السبب أيضاً سينتهي فيها غالباً كل من يشارك في الحوار اليوم!* في بعض مقالاتي السابقة حاولت ترتيب مؤسسات الحكم في سوريا من حيث القواعد، فقلت إن الحكومة هي الحلقة الأضعف في نظام الحكم السوري. هذه مسلمة قديمة لم أكتشفها أنا ولا يختلف عليها الذين يعرفون عن سوريا أقلَّ قدر من المعلومات، وبالاتفاق عليها نستطيع إخراج الحكومة من معادلة الصراع لننفرغ للفريقين الآخرين:

مؤسسة الرئاسة (وتضم الرئيس ونوابه ومستشاريه) والمؤسسة الأمنية (وتضم قادة الأجهزة الأمنية، وعلى رأسهم ماهر الأسد بطبيعة الحال). الفرضية الأكثر انتشاراً تقول إن الأقوى بين المؤسستين السابقتين هي المؤسسة الأمنية، هذا الرأي يعتمد دارسون كثيرون ويخالفه آخرون فيعكسون الترتيب، وأنا أميل إلى الرأي الأول لما أرى من غلبة الأدلة عليه. بغض النظر عن أي الاحتمالين السابقيين أصح من الآخر، فإن النتيجة واحدة: سوف يحافظ النظام على القواعد التي قَعَّدَها لنفسه في مقارنته السياسية للأزمة، وأهمها:

1- آلة القمع لن تتوقف عن العمل؛ الشهداء سوف يستمرون في التساقط، والمزيد من الأبراء الشرفاء سوف يتعرضون إلى الاعتقال والتعذيب، والحرمات والحرابيات سوف تتعرض إلى المزيد من الانتهاك، ولن يتوقف حصار المدن واقتحامها.

2- أي حوار يجري برعاية النظام يعني الخضوع لارتفاع سقف الحرية الذي يمكن أن يسمح به النظام، ونحن نعرف - من تجاربنا المريرة معه في الماضي - أن سقف الحرية عند ينخفض حتى يلامس الأرض، أي أنه لا يمكن أن يسمح بأي قدر من الحرية ولن يتحمل من النقد مقدار ذرة، ولا يمكن أن يخرج المفاوضون معه بشيء.

3- أي مبادرة سياسية يقدمها النظام لحل الأزمة لن تكون إلا تحت المظلة الأمنية وضمن حدود ضيقة جداً، أهم شروطها أن لا تضحي بأي مقدار - ولو قليل - من سيطرة وسطوة الأجهزة الأمنية الحاكمة، ومن ثم فلا أمل في أن تتحقق أي مبادرة

من هذا النوع حلاً حقيقةً للأزمة.

4- لم يصدق النظام في وعد قدمه من قيلٌ قط ولا جلس إلى طاولة حوار إلا وهو يطوي صدره على نية الغدر، وكل ما يسعى إليه من أي مبادرة مزعومة للحوار هو كسب الوقت وتسجيل مواقف سياسية أمام المجتمع الدولي الذي بدأ يضيق عليه الخناق.* * الخلاصة: الخطأ الكبير الذي ارتكبه بعض المخدوعين بمبادرات النظام نشأ من تصور أن الجهة التي تفاوض وتتبرع بتقديم الحلول السياسية هي نفسها الجهة التي تقود المواجهة مع الثورة، ومن هنا جاء الخطأ الأكبر، فقد توقعوا أن تُحلَّ المشكلة إذا نجحت مبادرات الحوار المزعومة. لا يا قوم، ليس الأمر كذلك. يجب أن تعلموا أن الحملة التي يشنها علينا النظام تمسي على سكّتين، سكة المفاوضات وسكة القمع؛ على الأولى يقود النظام قطار الحل السياسي الخادع، وعلى الثانية (وفي الوقت نفسه) يمشي قطار الحل الأمني الهادر الكاسح. إنهم سكتان متوازيان يمشي عليهما القطاران معاً، ولكن المؤكد أن القطار السياسي يمشي على سكة مقطوعة، والقطار الأمني هو الوحيد بينهما الذي مدَّ النظام سكته إلى آخر الطريق! يا أيها السادة المخدوعون بدعوة النظام إلى الحوار: لو أنكم كنتم تعاملون مع نظامٍ ولد اليوم ولم تعرفوا بعدُ هويته لعذرلكم، ولكنْ ما هذا النظام بابن اليوم، وإنَّ له لسجلاً طويلاً عريضاً يُثبت أنه لا يهادن ولا يسامح ولا يتنازل عن جبروته مقدار أنملا. لا أريد أن أستطرد في سرد الأمثلة (وهي ليست بالمئات، بل بالآلاف وألاف الآلاف)، بل سأكتفي بمتالين تدليلًا على ما أقول، فأرجو أن تمنحوني من وقتكم الثمين بعض دقائق لأذركم بحادثتين: الحادثة الأولى من داخل النظام، بل من أعلى مراتب حزب البعث الحاكم: في ربيع 2005 ظهر قائد الجيش الشعبي وعضو اللجنة المركزية لحزب البعث، محمد إبراهيم العلي، في مقابلة تلفزيونية دعا فيها إلى إجراء إصلاحات داخل الحزب، فأحالته القيادة القطرية لحزب البعث إلى التحقيق، وأصدر بشار الأسد مرسوماً بإعفائه من جميع مناصبه، وبعد تشكيل لجنة للتحقيق معه تقرر منعه من أي تصريح صحفي ووقف البرنامج الذي استضافه في التلفزيون السوري وإعفاء مراقبي البرنامج من مهامهم. الحادثة الثانية من خارج النظام: في الحادي والثلاثين من آذار عام 1980 توقفت النقابات المهنية في سوريا (نقابات المحامين والأطباء والمهندسين والصيادلة وأطباء الأسنان والمهندسين الزراعيين) عن العمل ليوم واحد احتجاجاً على انتهاكات حقوق الإنسان في البلاد، فاعتقلت السلطات أعضاء مجالس تلك النقابات لمدة اثنين عشرة سنة بلا تحقيق ولا قضاء، وقد مات عدد منهم تحت التعذيب. إن عقلية النظام المتحجرة واستبداده المطلق وعجزه عن استيعاب الرأي الآخر لم تتغير كلها منذ أربعين عاماً، ولم تتغير أساليبه كذلك، الذي تغير هو فقط مستوى قوته ودرجة سيطرته على أوراق اللعبة، وفي اللحظة التي يستعيد فيها السيطرة الكاملة سوف يمارس أسلوبه المعتاد، وسوف ترون -يا مفاوضي دمشق اليوم- مصير الذين غرّتهم وعودُ رئيس جديد بربيع جديد قبل أحد عشر عاماً، ثم ما لبث ربيعهم أن تحول إلى خريف... إذ سرعان ما ثبت أن الرئيس الجديد لم يحترم وعده بإطلاق الحرريات، كما ثبت بعد ذلك أنه لم يحترم وعداً قط! فيبعد أربعة أشهر فقط صرَّح وزير إعلامه (عدنان عمار) بأن الدعوة إلى المجتمع المدني هي استعمار جديد، ثم جاء تصريح وزير دفاعه مصطفى طلاس أكثرَ وضوحاً حين قال: لقد قمنا بحركة عسكرية ودفعنا دماءنا من أجل السلطة. السلطة تتبع من فوهه بندقية ونحن أصحابها، ولن نقبل بأن ينتزعها منا أحد! وخلال الشهور القليلة التالية انتهى دعاة الربيع كلهم في السجن.* * يا أيها السادة المخدوعون بدعوة النظام إلى الحوار: نحن لا نريد ولن نقبل بأن يدعوا أيُّ إنسان إلى الحوار مع النظام أو مهادنة النظام؛ نحن لا نعترف بهذا النظام ولم يعد لنا سقف أدنى من إسقاط النظام ومحاكمة النظام، ونحن نصنف أيَّ شخص يجلس مع النظام على طاولة حوار بأنه واحد من اثنين ولا ثالث لهما: مخدوع مغَرَّ به أو عميل متآمر على الثورة. أنتم لستم من الصنف الثاني، وأعينكم أن تكونوا من الأول. أعلنا براءتكم من النظام وانسحابكم من مبادرة الحوار إعلاناً عاماً يسمعه الجميع وتقرَّ به عيون المُكْلومين في أنحاء سوريا. **وليتذكر كل من يخدعه النظام فيمد إليه يده اليوم أو يفكر بمدَّ يده إليه في أي يوم آخر ما يلي:**

(1) أنت بمشاركتك في الحوار تساعد النظام على تحقيق مآربه الخبيثة والالتفاف على الثورة.

(2) الجماهير قالت كلمتها، وهي لن تقف الثورة ولن تمنح النظام الوقت الذي سيستثمره للالتفاف عليها وختقها

(3) طريق الحوار مسدود، ومن ظن أنه سيخرج منه بخير للثورة فقد وهم الوهم الأكبر.

(4) الحوار محقة وطنية لكل من يشارك فيه، فلا تضيع ماضيك المشرف سعيًا وراء سراب.أيها السادة الأفاضل: أنتماليوم تفاصرون النظام الحاكم في دمشق، وأنا لن أطلب منكم سماعرأيي ولارأيغيري، بل سأطلب منكم الاحتكام إلى شرعة النظام الذي تناورونه وإلى قاعدة الحوار التي أعلنتها رئيسي على منبر جامعة دمشق قبل أيام، قال: "لا حوار مع من يحمل السلاح". وأنتم أعلم مني وأفهم: من من طرف النزاع هو الذي يحملاليوم السلاح ويقتل به الأبراء الشرفاء من أبناء الوطن؟إننا نعلنها وننعت بها بالصوت العالى ليسمعها الجميع: لا صوتاليوم يعلو على صوت الثورة، ولا مفاوضاليوم باسم الثورة غير الرجال المنشورين في الشوارع، وهؤلاء لم يوافقوا على محاورةأي ممثل عن النظام غير الشرعي الذي قتل منهم إلىاليوم ألفين واعتقل وعدة خمسين ألفاً من أشرفالبلاد.الثوار في الشوارع خاطبوا أقوى حاستين وأفضل جهازى استقبال يملكتهما إنسان، فهتفوا بملءالحناجر "الشعب يريد إسقاط النظام" ليسمعها الذين لا يبصرون، ثم كتبواها على يافطاتهم بالخط العريض ليقرأها الذين لا يسمعون. فيا أيها السادة الأفاضل: ألا تبصرون وتسمعون؟

[رسالة من حمص:](#)

أعرضها كما وردت السلام عليكم ورحمة الله وبركاته : فإن وثيره المظاهرات في تزايد مستمر في مدينة حمص رغم التشديد الأمني الشديد على أبواب المساجد والمخربين الكثر في الشوارع ، ومن ثم القمع الشديد للمتظاهرين فإن المظاهرات تخرج كل يوم في باب السبع وبابا عمرو والخالدية والبياضة ودير بعلبة بل واكثر من ذلك في المناطق التي لم يكن يتوقع خروج المظاهرات بها بشدة في حيالإنشاءات وحيالغوفة وحيالميدان وكرم الشامي وساحة الحاج عاطف وكل لها مطلب واحد هو اسقاط النظام ، في الأيام الأخيرة ازدادت المداهمات إلى البيوت حيث كانت الإعتقالات من على الحاجز المقامة من قبل النظام والتي قطعت أوصال البلد والبن الإعتقالات ازدادت من داخل البيوت وهذه الإعتقالات تم العديد منها في صباح انعقاد مؤتمر الحوار الوطني الذي اجتمع فيه من لا يمثل أحدا في الشارع بل اجتمع فيه من اختارهم أو أجبرتهم الاجهزة الامنية على حضور هذا الإجتماع ، وعلى فكرة لقد حالوا جاهدينبر الكثير من أزلامهم بإغرائنا لحضور هذا الإجتماع حيث رفضنا ذلك وحيث رفض الكثير من المشايخ حضور هذا الإجتماع حيث القول احضروا هذا الإجتماع وبعدها نبني سوريا جديدة ، هذا الإجتماع هو خيانة لدماء الشهداء التي سالت زكية على يد هؤلاء السفاحين ، خيانة لهؤلاء المعتقلين الذين يعانون أثناء اجتماع هؤلاء أشد ألوان العذاب - العذاب الذي يعتبر المتظاهرون ان الموت اهون منه بآلاف المرات فإن أي متظاهر لا يخشى الموت بل يخشى أن يقع في أيدي هؤلاء السفاحين الذين لا ينتمون إلى البشر ، رجائي ألا ت Jamalوا هؤلاء المؤتمرين بل يجب أن يبين لهم على الأقل أنهم مخطئون إن لم يكونوا متآمرين على دماء الشهداء على حرية الشعب .أقول لكم أن النساء والرجال والاطفال والشيوخ والحجر كله متفائل كله رافض لهؤلاء السفاحين وكلهم واضعين نصب أعينهم أن الفرج آت و قريب جدا وأن الله تعالى ناصرهم لا محال ، إني أقول لكم أن المتظاهر الذي لم يكن متمسكا بالديناليوم يصل إلى المسجد ويخرج من المسجد متوضأ مستعد للشهادة ، والله شاهدت متظاهرا قد أصيب بطلق ناري دماءه تنزف وفي الأثناء التي روحه تفيض وفجأة تعلو وجهه ابتسامة عريضة ياله من مشهد من مشاهد الإيمان ، والله هذه الصورة لا تشاهد أثناء موت كافر أو ظالم في حال من الأحوال .

أخيرا لا أحد يرضى ببقاء النظام فوالله لو استتب له الأمر ليوم واحد سوف يعتقل الشعب كله ولقام بالتعذيب والتنكيل به جماعة تلو الأخرى فالحوار الذي يمكن أن يطرح هو كيفية نقل السلطة من هؤلاء الخونة وإلى فعاليات تمهدية لإقامة الدولة

الديمقراطية التي تحقق حرية وكرامة المواطن والله الموفق . الدبابات ازداد انتشارها فوضعوا أربع دبابات في طريق المشرفة دير بعلبة عند مفرق قرية الزهورية وعند معمل الحرامات طريق المشرفة دير بعلبة ست دبابات وعلى بعد 2 كم شمال معمل الحرامات عند مفرق حوش حجو أربع دبابات وفي وادي الستين دبابتين وعند جسر المختارية أربع دبابات وعند جسر الأشرفية شرق تلبيسة دبابتين وفي الطريق الزراعي الموازي لطريق حماة عند كل قرية يوجد ست دبابات وعلى طريق حماة من تلبيسة حتى حماة الدبابات منتشرة مع مataris رملية بشكل كثيف حتى الان وفي داخل المدينة كورنيش عائشة عند كل مفرق وكل دوار يوجد أكثر من أربع دبابات .

المصادر: